خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2021 وبنمو نسبته 44.7 % على أساس سنوي

«الوطني» يحقق أرباحاً صافية بقيمة 160.8 مليون دينار

الساير : حققنا أرباحا قوية رغم استمرار التحديات التي تفرضها جائحة "كورونا" على البيئة التشغيلية

رئيس مجلس إدارة البنك الوطني ناصر الساير

بنك الكويت الوطني حقق أرباحاً صافية بقيمة 160.8 مليون دينار في النصف الأول من العام الحالي

الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر

"الوطني" يمتلك ميزانية عمومية قوية وقاعدة رأسمال متينة تدعم تلبية احتياجات عملائه المتنامية وتحقيق أفضل العوائد لمساهميه

أعلن بنك الكويت الوطني نتائجه المالية عن الستة أشهر الأولى من العام 2021 والمنتهية في 30 يونيو 2021، حيث سجل البنك أرباحاً صافية بقيمة 160.8 مليون دينار كويتي (534 مليون دولار أميركي) خلال تلك الفترة، بنمو بلغت نسبته 44.7 % مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2020.

كما سجل البنك صافي ربح في الربع الثاني من العام والمنتهي في 30 يونيو 2021 بواقع 76.5 مليون دينار كويتي (254 مليون دولار أميركي) بنمو على أساس سنوي نسبته 128.8 %.

ونمت الموجودات الإجمالية كما في نهاية يونيو من العام 2021 بواقع 6.4 % على أساس سنوي، لتبلغ 31.6 مليار دينار كويتي (104.9 مليار دولار أميركي). كما بلغت القروض والتسليفات الإجمالية 18.5 مليار دينار كويتي (61.5 مليار دولار أمريكي) مرتفعة بنسبة 5.3 % على أساس سنوي. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 3.34 مليار دينار كويتي (11.1 مليار دولار أمريكي) بارتفاع بلغت نسبته 8.6 % على أساس سنوي.

وفي إطار تعقيبه على النتائج المالية لبنك الكويت الوطني عن فترة الستة أشهر الأولى من العام 2021، قال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد الساير: "حقق بنك الكويت الوطني نتائج مالية قوية في النصف الأول من العام 2021 وذلك رغم استمرار التحديات والاضطرابات التي تفرضها جائحة كورونا على البيئة التشغيلية والاقتصاد العالمي".

وأوضح الساير أن أداء الوطني يواصل الانتعاش التدريجي في 2021، وذلك بفضل نموذج أعماله المتنوع إضافة إلى النهج الحصيف في إدارة المخاطر.

وأكد الساير على أن البنك يتمتع بميزانية عمومية قوية وامتلاكه لقاعدة رأسمال متينة ومستقرة وهو ما يدعم تلبية احتياجات عملائه المتنامية وتحقيق أفضل العوائد لمساهميه، مشيراً إلى أن الوطني واصل خلال 2021 الاستثمار المدروس في موظفيه وقدراته وتقنياته الرقمية، وذلك لتأمين النمو المستقبلي لبنك.

وقال الساير: "بالإضافة إلى الأداء المالي القوي الذي تحقق خلال النصف الأول، فإن البنك واصل كذلك العمل على الوفاء بالتزاماته تجاه المساهمة في تعزيز التنمية المستدامة، وجعل معايير الحوكمة البيئية والمجتمعية أساساً لمناقشات البنك مع عملائه واعتبار الاستدامة جزءًا لا يتجزأ من ثقافته المؤسسية".

وأبدى الساير تفاؤلاً حيال التوقعات المستقبلية للبيئة التشغيلية في الكويت خلال النصف الثاني من العام، وذلك في ظل تكثيف جهود توزيع اللقاحات ورفع بعض القيود المفروضة على التنقل وهو ما من شأنه أن يعطي مزيداً من الثقة لمناخ الأعمال، ويمنح زخماً إضافياً لأداء النشاط الاقتصادي هذا إلى جانب الدعم الذي سيوفره ارتفاع أسعار النفط لميزانية الكويت.

وشدد الساير على أن أولويات البنك ما زالت تتمثل في الحفاظ على صحة وسلامة موظفيه وعملائه وضمان تقديم الخدمات المصرفية بجودة وكفاءة عالية، معرباً في الوقت ذاته عن تقديره للجهود التي يبذلها موظفي البنك لضمان وصول الولاء للعلامة التجارية ورضا العملاء إلى أعلى المستويات، ومؤكداً على التزام البنك بمواصلة العمل على المساهمة في تعاف قوي وشامل للاقتصاد الكويتي.

من جانبه قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر: "واصلنا في النصف الأول من العام 2021، تحقيق نتائج قوية عبر كافة قطاعات أعمالنا، وذلك رغم استمرار حالة عدم اليقين التي شهدناها منذ بداية العام مع ظهور السلالات المتحورة وعودة جزئية لعمليات الإغلاق وفرض بعض القيود على الأنشطة التجارية".

وأضاف الصقر أن البيئة التشغيلية في الكويت خلال الستة أشهر الأولى من العام أظهرت مزيداً من إشارات التعافي وذلك بفضل زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتحسن وتيرة النشاط التجاري وكذلك العودة التدريجية التي تشهدها أنشطة المشاريع مع توقعات ببلوغ قيمة المشروعات المقرر طرحها نحو 2.2 مليار دينار خلال العام 2021.

وقال الصقر إن أداء البنك خلال النصف الأول من 2021 برهن على السير بخطى ثابتة نحو بلوغ مستويات ما قبل الجائحة، حيث سجلت الموجودات نمواً قوياً مدفوعًا بزيادة محفظة القروض والسلف، وهو ما يعكس عودة حجم الأعمال تدريجياً إلى طبيعته.

وأوضح أن النمو في أرباح بنك الكويت الوطني يعود إلى الانتعاش في الإيرادات التشغيلية التي وصلت إلى 452.5 مليون دينار وبنمو 9.2 %، وكذلك استمرارنا في جهود إدارة التكاليف رغم ارتفاعها، بالإضافة إلى تحسن مستويات تكلفة المخاطر.

وأشار الصقر إلى أنه ورغم استمرار بيئة أسعار الفائدة المنخفضة في الضغط على الهوامش، إلا أن البنك حافظ على مستويات جيدة لصافي هامش الفوائد.

وأكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني على أن البنك سجل نمواً قوياً في المجالات الاستراتيجية بما في ذلك إدارة الثروات والخدمات المصرفية الإسلامية كما عزز أيضًا عمليات الإقراض في قطاعي الأفراد والشركات.

وأضاف الصقر أن الوطني واصل اتباع نهج متحفظ تجاه المخاطر والحفاظ على معايير جودة الأصول عند مستويات جيدة، مؤكداً على أن البنك أحرز مزيداً من التقدم على صعيد تنفيذ خطط النمو والتحول الرقمي وإطلاق العديد من المنتجات والخدمات التي تعزز من ريادته محلياً وإقليمياً.

وأكد الصقر على أن الوطني يدخل النصف الثاني من العام بزخم قوي وبما يمتلكه من ميزانية عمومية قوية ونموذج أعمال متنوع، مشيراً إلى أن البنك يقف على أرض صلبة تمكنه من دعم الاقتصاد وتحقيق قيمة مضافة لمساهميه.

وشدد الصقر على اعتزاز البنك بتبوئه صدارة قائمة التصنيف العالمي من مجلة "ذي بانكر" لأفضل 1000 بنك في العالم، وذلك على مستوى الكويت، وبالمرتبة التاسعة على مستوى منطقة الشرق الأوسط ما يعد تأكيداً جديداً على قوة علامته المصرفية ومتانة مركزه المالي.

أبرز مؤشرات الأداء والنتائج المالية:

- صافي الإيرادات التشغيلية يصل إلى 452.5 مليون دينار كويتي (1.5 مليار دولار أمريكي) في الستة أشهر الأولى من العام 2021 بارتفاع نسبته 9.2 % عن نفس الفترة من العام 2020.
- إجمالي الموجودات نمت بنسبة 6.4 %على أساس سنوي بنهاية يونيو 2021 لتبلغ 31.6 مليار دينار كويتي)104.9 مليار دولار أمريكي).
- القروض والتسليفات الإجمالية تسجل نمواً بنسبة 5.3 % على أساس سنوي لتصل إلى 18.5 مليار دينار كويتي (61.5 مليار دولار أمريكي).
- ودائع العملاء تصل إلى 17.4 مليار دينار كويتي (57.8 مليار دولار أمريكي) بتراجع نسبته 0.9 % على أساس سنوي.
- معايير جودة الأصول تحافظ على مستويات جيدة حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية 2.45 %، فيما بلغت نسبة تغطية القروض المتعثرة 152 %.
- احتفاظ المجموعة بمستويات رسملة مريحة مع بلوغ معدل كفاية رأس المال 18.2 %، متجاوزاً الحد الأدنى للمستويات المطلوبة.

واصلنا خلال 2021 الاستثمار المدروس في موظفينا وقدراتنا الرقمية لتأمين نمونا المستقبلي

ملتزمون بدمج التمويل المستدام في جميع عملياتنا وجعل الاستدامة ركيزة في ثقافتنا المؤسسية

البنك ملتزم بمواصلة المساهمة في تعافٍ قوي وشامل للاقتصاد الكويتي

الصقر : واصلنا في النصف الأول من 2021 تحقيق نتائج قوية عبر كل قطاعات أعمالنا

نمو الأرباح يعود إلى انتعاش الإيرادات التشغيلية وتحسن مستويات تكلفة المخاطر

سجلنا نمواً قوياً في المجالات الإستراتيجية شملت إدارة الثروات والخدمات المصرفية الإسلامية وعززنا الإقراض لقطاعي الأفراد والشركات

ضمن التقرير الأسبوعي لبنك الكويت الوطني عن أسواق النقد

ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين الأمريكي الشهر الماضي بأسرع وتيرة منذ أغسطس 2008

أوضح التقرير الأسبوعي لبنك الكويت الوطني عن أسواق النقد، أن قراءة مؤشر أسعار المستهلك صدرت يوم الثلاثاء الماضي، وهو واحد من ادوات قياس التضخم الرئيسية التي يطلع عليها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، لتكشف عن تسارع وتيرة ارتفاع أسعار المستهلك الأمريكي بشكل غير متوقع في شهر يونيو الماضي.

وكشفت القراءة عن ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين الشهر الماضي بأسرع وتيرة منذ أغسطس 2008، مرتفعاً بنسبة 5.4% عن مستويات العام السابق، متجاوزاً بذلك معدل نموه المسجل في شهر مايو والبالغ نسبته 5% وأيضاً متخطياً توقعات الاقتصاديين المقدرة عند 4.9%. وعلى أساس شهري، أظهرت البيانات نمو الأسعار بنسبة 0.9% فيما يعد أكبر قفزة شهرية منذ يونيو 2008. وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي، الذي يستثنى أسعار السلع المتقلبة مثل المواد الغذائية والطاقة، في يونيو إلى 4.5% مقابل تسجيله نمواً بنسبة 3.8% على أساس سنوي في مايو الماضي.

وأدى ارتفاع معدل التضخم إلى قيام المستثمرين والاقتصاديين وصانعي السياسات بفحص تلك القراءة ومناقشة تزايد مخاطر أسعار المستهلكين، التي تغذيها السياسة المالية والنقدية شديدة التيسير.

وبالنظر إلى تلك البيانات، فمن الواضح أن قفزات الأسعار كانت حتى الآن أبرز في القطاعات المتأثرة مباشرة بجائحة كوفيد-19. وتعتبر أسعار السيارات المستعملة من أكثر الدوافع المساهمة في هذا الارتفاع على خلفية نقص أشباه الموصلات والتي تعتبر مكوناً رئيسياً في تصنيع السيارات الجديدة، كما أدى هذا النقص إلى شح السيارات الجديدة، ليرتفع على إثر ذلك الطلب على سوق السيارات المستعملة المحدود في الأساس. واستند رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول مراراً وتكراراً إلى أسعار السيارات المستعملة كدليل على الطبيعة المؤقتة لارتفاع معدل التضخم الذي نشهده حالياً.

وتتمثل العوامل الأخرى التي ساهمت بارتفاع معدلات التضخم في النفقات المتعلقة بالسفر مثل أسعار تذاكر السفر الجوي والفنادق وتكاليف تأجير السيارات، والتي تزايدت على خلفية تخفيف تدابير الإغلاق. كما ارتفعت أسعار الطاقة أيضاً في ظل تخلي الأمريكيين عن القيود المفروضة لاحتواء الجائحة والعودة إلى استخدام الطرق البرية مرة أخرى.

من جهة أخرى، توقع مسؤولو مجس الاحتياطي الفيدرالي في يونيو أن يرتفع مقياس التضخم الأساسي المفضل لديهم بنسبة 3% هذا العام قبل أن ينخفض إلى 2.1% في عام 2022. إلا أن القراءة الصادرة يوم الثلاثاء جعلت الاقتصاديين يعتقدون أن التضخم المرتفع بشكل مفاجئ قد يزيد من الضغوط الواقعة على الجهة التنظيمية للنظر في إبطاء وتيرة التحفيز النقدي من خلال الحد من شراء الأصول في وقت أقرب مما كان متوقعاً في السابق.

وأعربت إدارة الرئيس بايدن في وقت سابق عن ثقتها في أن الارتفاع الحاد في الأسعار سوف ينحسر، وواصلت الدفاع عن هذا الرأي بعد نشر تلك البيانات. واكد مجلس المستشارين الاقتصاديين بالبيت الأبيض يوم الثلاثاء في سلسلة من التغريدات على أنه بخلاف الاضطرابات المتعلقة بالجائحة وقضايا سلسلة التوريد، ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين الأساسي بنسبة 0.22% على أساس شهري، مقابل 0.28% في مايو و0.31% في أبريل. وصرح مسؤول في البيت الأبيض يوم الثلاثاء قائلاً: "نحن في وضع ما تزال فيه مجموعة من الخدمات المرتبطة بالجائحة تسعى للعودة إلى المستويات الاعتيادية قبل الجائحة. فنحن في عالم نشهد فيه اختناقات شديد التركيز حول السيارات، في حين نشهد تباطؤ وتيرة نمو أسعار كل شيء آخر في سلسلة معدلات التضخم الأساسي".

وفي صبيحة اليوم التالي وبعد إصدار بيانات التضخم في الولايات المتحدة، أدلى رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بشهادته أمام الكونجرس الأمريكي والتي قام من خلالها بالإجابة على أسئلة الجمهوريين والديمقراطيين على حد سواء، في محاولة منه للحد من المخاوف المتعلقة باستجابة مجلس الاحتياطي الفيدرالي لارتفاع معدلات التضخم.

وعارض باول الاقتراحات القائلة بأن الجهة التنظيمية قد تكون متساهلة مع مخاطر التضخم، مؤكدا أن الاحتياطي الفيدرالي على اتم الاستعداد للتدخل إذا لزم الأمر للحد من ارتفاع الأسعار، كما عبر عن تعاطفه مع مخاوف الشعب الأمريكي تجاه ارتفاع الأسعار. وقال باول: "أعلم أن الناس قلقون للغاية بشأن التضخم، ونفهم ذلك بوضوح من كافة الجهات، حيث تعاصر كافة أنشطة الاقتصاد هذا الأمر".

وتمسك باول إلى حد كبير برأيه بأن زيادة التضخم ستكون عابرة وأنها ستتراجع بنهاية المطاف. ولم يقم باول بإدخال إيه تعديلات جديدة فيما يتعلق بالسياسة النقدية خلال جلسة الاستماع التي استمرت لمدة ثلاث ساعات، وأكد أن البنك المركزي سيواصل مناقشاته في وقت لاحق من الشهر الحالي بشأن خفض مشترياته الشهرية من الأصول بقيمة 120 مليار دولار، وأن الاحتياطي الفيدرالي لم يناقش بعد رفع سعر الفائدة الأساسي من أدنى مستوياته.

المملكة المتحدة

تزايد معدلات التضخم تثير مخاوف بنك إنجلترا

كشفت البيانات الصادرة يوم الأربعاء الماضي عن ارتفاع معدل التضخم في بريطانيا إلى 2.5% في يونيو، متجاوزاً كافة التوقعات إلى حد كبير، وتزايدت الضغوط على بنك إنجلترا لأخذ زيادة الأسعار على محمل الجد. وكانت توقعات الاقتصاديين قد أشارت إلى ارتفاع معدل التضخم من 2.1% في مايو إلى 2.2%. ويعتبر هذا المعدل مثيراً للقلق مقارنة بارتفاعه من نسبة 0.4% فقط في فبراير على أساس سنوي. وأعلن مكتب الإحصاء الوطني البريطاني أن ارتفاع الأسعار كان على نطاق واسع في يونيو، وذلك على عكس وجهة نظر بنك إنجلترا القائلة بأن أي زيادة في معدلات التضخم فوق المستوى المستهدف البالغ 2% ستكون مؤقتة. من جهة أخرى، أشار ارتفاع معدلات التضخم للشهر الثالث على التوالي بمعدلات أعلى مما كان متوقعاً إلى استجابة الشركات لتخفيف التدابير الاحترازية لاحتواء الجائحة سعياً منها لتعزيز هوامش الربح.

ويتشابه نمط ارتفاع معدلات التضخم في المملكة المتحدة بوتيرة أسرع مما كان متوقعا بالأنماط تلك التي شهدناها في الولايات المتحدة. حيث أشار مكتب الإحصاء الوطني إلى أن أسعار السيارات المستعملة هي المحرك الرئيسي للتضخم هذا العام، إلى جانب الزيادات التي تشهدها أسعار المواد الغذائية. كما صرح المكتب أيضاً بأن ارتفاعات بعض الأسعار تعزى لعناصر مؤقتة، مثل زيادة تكاليف الوقود المرتبطة بارتفاع أسعار النفط وزيادة بعض الأسعار بعد تراجعها مؤقتاً أثناء الجائحة.

كما تشير تسارع وتيرة نمو الأسعار في الربع الثاني من العام إلى أن مستويات الذروة ستكون أعلى بكثير من توقعات بنك إنجلترا عند حوالي 3% في وقت لاحق من عام 2021. وقد يرتفع التضخم بشكل حاد مرة أخرى في موسم الخريف على خلفية ارتفاع أسعار الغاز والكهرباء، بالإضافة إلى تزايد أسعار المطاعم عند إعادة رفع معدل ضريبة القيمة المضافة التي تم خفضها مؤقتاً إلى مستويات ما قبل الجائحة.

Currencies	Previous Week Levels				This Week's Expected Range		3-Month
	Open	Low	High	Close	Minimum	Maximum	Forward
EUR	1.1870	1.1770	1.1879	1.1825	1.1750	1.1900	1.1827
GBP	1.3800	1.3758	1.3810	1.3772	1.3700	1.3900	1.3775
JPY	110.15	109.70	110.83	110.08	109.00	111.00	110.00
CHF	0.9148	0.9116	0.9203	0.9164	0.9125	0.9275	0.9172

أسعار العملات في 18 يوليو 2021